

# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local

شدد النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة عبدالله البرغش على ان الدائرة الخامسة مقبلة على توجه جديد يختلف كلياً عن السابق، لافتاً الى ان أصوات المعارضة بـ «الخامسة» ستقود العمل في المجلس القادم، وأشار البرغش الى ان مجلس 2009 هو أسوأ مجلس في تاريخ الكويت. وقال البرغش في لقاء أجرته معه «الأنباء» ان قضية الإيداعات المليونية عار على النواب المتهمين وعلى مجلس الأمة، وأكد البرغش ان التنمية تتعطل بتعمد من الحكومة والدليل عدم وجود أسباب مقنعة فهي تتحجج بكثرة الاستجوابات، مشيراً الى ان البدون ظلموا في الكويت وأن الأوان لتجنيس المستحق منهم وتوفير الحياة الكريمة للآخرين. العديد من القضايا تناولها النائب السابق والمرشح الحالي عبدالله البرغش خلال هذا اللقاء، فإلى التفاصيل:

حوار: عبدالهادي العجمي

مرشح الدائرة الخامسة أكد أن المواطن الكويتي يعاني هموماً كثيرة في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية

## عبدالله البرغش لـ «الأنباء»: مشكلة التوظيف صناعة حكومية بحتة.. ورصد مبلغ 37 ملياراً لخطة التنمية كفيل بخلق فرص عمل تستوعب الطوابير على ديوان الخدمة



مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق عبدالله البرغش

كيف تتنبأ بمخرجات الدائرة الخامسة في ظل التحالفات بين بعض القبائل، وهل هناك فرصة للمستقلين في الحصول على أي مقعد؟

● بحسب قراءة سريعة للمرشحين الحاليين نجد ان الدائرة الخامسة مقبلة على توجه جديد يختلف كلياً عن السابق لتمتع كثير من المرشحين الحاليين بالقدرة على مواكبة المرحلة والنهج الجديد، وأتوقع ان أصوات المعارضة لهذه الدائرة ستزداد في المجلس القادم بل ستكون من المبادرين لقيادة العمل فيه.

كنت نائباً سابقاً هل يمكن ان تقارن بين مجلسي 2008 و2009 وما ميزات كل منهما؟

● مجلس 2008 لم يستمر كثيراً فمدته لم تتجاوز الأشهر العشرة وبالتالي الحكم عليه لن يكون دقيقاً بالرغم من وجود أصدات سياسية مهمة منها الاستجوابات التي قدمت لرئيس الوزراء لكسر القيود الأمنية. أما مجلس 2009 فهو أسوأ مجلس مر في تاريخ الكويت وذلك لوجود حكومة تتعمد التأخير في ظل وجود نواب موالين لها وتم اتهامهم بتضخم أصداتهم فضلاً عن تنقيح الدستور بشكل غير مباشر، وذلك بشطب استجوابات أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري وأيضاً الغياب المتكرر والتعمد وغيرها من الأمور التي لم تعد خافية على الشارع الكويتي.

هل أنت مؤيد لاقترام مجلس الأمة وكيف ترى هذه الخطة التي كانت مثار خلاف كبير في الساحة السياسية؟

● بغض النظر عن موقفي ان كنت مؤيداً أم لا فاقترام مجلس الأمة لم يتم إلا بعد ان ضاق الشعب ذرعاً بممارسات حكومية سيئة ومنتعمدة، وإذا كان الاقترام خطاً ففرض الوحدة الوطنية وتمزيق التوسيع الاجتماعي للمجتمع الكويتي خطيئة لا تغتفر، وأيضاً ضرب ممثلي الأمة خطيئة ومحاوله تنقيح الدستور خطيئة أيضاً.

كانت قضية الإيداعات المليونية القضية التي قصمت ظهر المجلس السابق ما رأيك فيها؟

● قضية الإيداعات المليونية عار على مجلس الأمة، خاصة النواب المتهمين في هذه القضية، وهذا يؤكد انه خلال الاستجوابات الكثيرة لم تكن القناعة هي الأساس للتصويت، وإنما الرشاوى هي المعيار للتصويت عند بعض النواب الذين حنقوا بقسمهم وخنقوا الأمانة التي حملتها الأمة لهم.

هل ترى ان المجلس السابق فشل في مهمته سواء في الرقابة أو التشريع وكيف يمكن إيجاد مجلس يحقق طموحات المواطنين؟

● مثلما ذكرت سابقاً انه أسوأ مجلس في المجالس النيابية، والخطأ تتحملة السلطان وأتوقع ان المجلس القادم سيكون أفضل من المجلس السابق لوجود رئيس جديد وانسحاب كثير من النواب السابقين من المشهد السياسي.

تعطلت خطة التنمية ربما بسبب ممارسات سياسية، ألا ترى ان السياسة جنت على الاقتصاد وكيف يمكن إدارة عجلة التنمية من جديد؟

● التنمية تعطلت بتعمد من

فان أحسن أحسن النواب معه وإن أساء فلا يتوقع ان المحاسبة ستكون سهلة بل ستكون شرسة وإن أراد سمو الشيخ جابر المبارك الوصول بالبلد إلى بر الأمان والتعاون فعليه الالتزام بالدستور والقوانين ولا تريد أكثر من ذلك.

هل ستتضم إلى صفوف المعارضة أم ستعتمد إلى العمل مستقلاً في حال فوزك؟

● أنا مستقل في عملي لكن ليس هناك ما يمنع من التعاون مع أي نائب في المجلس متى ما كان هناك اتفاق على نفس الرؤى والمواقف.

ما رأيك في نهج المعارضة السابق هل كانت على حق أم على باطل؟ وهل تؤيد نزولهم إلى الشارع؟

● المعارضة نزلت للشارع بعدما أغلقت قاعة عبدالله السالم أمام عقد الجلسات بتعمد من الحكومة والنواب الموالين لها والمعارضة أدت واجبتها الدستوري في هذا الأمر.

ما القوانين التي ستسعى إلى إقرارها في حال وصولك للمجلس؟

● العمل على تعديل قانون الدوائر الانتخابية نحو العدالة في توزيع أعداد الناخبين في جميع الدوائر أو الذهاب للدائرة الواحدة والعمل على فصل سلطة القضاء واستقلالها عن باقي السلطات مالياً وإدارياً وأيضاً اقرار قانون الأمانة المالية للقياديين.

قدمت استجواباً لرئيس مجلس الوزراء المستقيل في مجلس 2008 واستقالت الحكومة على أثره فهل سنراك أحد مقدمي استجواب في المجلس القادم؟

● سنفعل أدواتنا الدستورية متى ما لزم الأمر ولن نتردد في ذلك وعلى الحكومة أن تطبق القوانين ولا تتجاوز على الدستور حتى لا تعرض نفسها للمساءلة السياسية.

نحن مقبلون على حقبة جديدة فخلال السنوات الست الماضية كان العمل على المستوى الحكومي وترشيح الوزراء مبنياً على المحاصصة حتى وصل بنا الحال إلى ما وصلنا إليه حالياً من تراجع وسرقات وتجاوزات على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية.

والشيخ جابر المبارك اتقته فرصة كبيرة خاصة عندما خاطب صاحب السمو الشعب الكويتي قائلاً «أحسنوا الاختيار»، ولذلك يجب أن يتمن صاحب السمو عندما حل مجلس الأمة والحكومة وأتي به كرئيس جديد لمجلس الوزراء أن يتعظ ويعتبر من سلفه خاصة أنه كان أحد أعضاء الحكومات السابقة،

رأي المرشح عبدالله البرغش أن هناك أولويات سيسعى إلى إقرارها وتمثلت في الآتي:

- إقرار الدائرة الواحدة.
- قانون انتخاب جديد.
- استقلالية القضاء.
- تعزيز الدور الرقابي لديوان المحاسبة.
- إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.
- قانون الأمانة المالية للقياديين.
- قانون منع تضارب المصالح لكبار مسؤولي الدولة.
- قانون حماية المبلغ.
- فصل إدارات التحقيق والألة الجنائية.
- قانون جديد لقيادات الدولة باختيار الأفضل من وكلاء مساعدين مع تحديد عدد مرات الاختيار.

تعديلات دستورية

وضع البرغش تصوراً حول تعديل الدستور لهدف إنهاء تشابك السلطتين وتمثلت في:

- جعل إجراءات محاسبة رئيس الوزراء كمحاسبة وزرائه.
- صحة انعقاد الجلسات العامة للمجلس دون اشتراط حضور الحكومة.
- تمديد دور الانعقاد إلى عشرة شهور.

هل تصنع في برنامجك الانتخابي حلاً محدد وفاعلة لقضية البدون؟

● البدون ظللوا في هذا البلد وقد آن الأوان لتجنيس المستحقين منهم وعلى رأسهم أبناء الشهداء والعسكريين الذين خاضوا حروب 67 و73 وحرب تحرير الكويت واعطائهم حقوقهم المدنية بأسرع وقت.

هل تصنع في برنامجك الانتخابي حلاً محدد وفاعلة لقضية البدون؟

● كرسى رئاسة المجلس ستكون معركة حامية الوطيس كما يبدو، هل يمكن ان يحسم الأمر بصورة ايجابية خصوصاً في ظل عزوف جاسم الخرافي عن الترشح؟

● المنافسة على كرسى الرئاسة للمجلس القادم ستكون حامية وتحددها مخرجات الانتخابات القادمة ونتمنى من الحكومة القادمة أن تكون محايدة وتترك حرية الاختيار لوزرائها.

يقال إنك محسوب على الحركة الدستورية؟ فهل حصلت على دعم الحركة؟ وكيف ترى قاعدتها الشعبية في الدائرة؟

● أنا لست محسوباً على الحركة الدستورية وهي حركة سياسية

الحكومة حيث انه لا توجد أسباب مقنعة فالحكومة تتحجج دائماً بالاستجوابات، فالاستجواب قائم ويجب على من يعمل لتنمية البلد الاستمرار في عمله، لكن هذه حجة الحكومة العاجزة عن الإنجاز.

ما زال المواطنون أمام حزمة من القضايا الرئيسية كالإسكان والتوظيف وسوء الخدمات، كيف ترى الحلول لهذه القضايا الحيوية؟

تعطلت الخدمات كالإسكان بسبب محاباة الحكومة للتجار والمستفيدين وارضائهم بشغل عقاراتهم بالمواطنين، فمساحة البلد المستغلة للمناطق الخضرية لا تتجاوز 7٪ وهذا هو السبب الرئيسي لمشكلة الإسكان الأمر ينطبق تماماً على عدم بناء مستشفيات جديدة لتتنوع المستشفيات الخاصة.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

أما مشكلة التوظيف فهي صناعة حكومية بحتة لقد تم رصد 37 مليار دينار لحظة التنمية وهي كفيلاً بخلق فرص عمل تستوعب جميع المتقدمين والمقدمات لديوان الخدمة المدنية.

### الحكومة تعمدت تعطيل خطة التنمية وتحججت بالاستجوابات



وعجزت عن الإنجاز

### المجلس القادم سيكون أفضل بوجود رئيس جديد وانسحاب كثير من النواب من المشهد السياسي



### المعارضة نزلت إلى الشارع بعدما عطلت الحكومة الجلسات بالتعاون مع نوابها



المنافسة على رئاسة المجلس ستكون حامية وتحددها مخرجات الانتخابات القادمة

### المعارضة نزلت إلى الشارع بعدما عطلت الحكومة الجلسات بالتعاون مع نوابها



### الدائرة الواحدة واستقلال القضاء وكشف الذمة المالية من أهم أولوياتي



على الحكومة تطبيق القوانين وعدم تجاوز الدستور حتى لا تعرض نفسها للمساءلة السياسية

### على الحكومة تطبيق القوانين وعدم تجاوز الدستور حتى لا تعرض نفسها للمساءلة السياسية

تعطلت خطة التنمية ربما بسبب ممارسات سياسية، ألا ترى ان السياسة جنت على الاقتصاد وكيف يمكن إدارة عجلة التنمية من جديد؟

● التنمية تعطلت بتعمد من